

8 April 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية: أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (أستراليا، وألمانيا،
والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والفلبين، وكندا، والمكسيك،
ونيجيريا، وهولندا، واليابان)

١ - تعيد الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تأكيد التزامها بالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على أنه لن يفسر أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بحق جميع الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في أغراض سلمية دون أي تمييز ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

٢ - وتتعهد الأطراف في المعاهدة، بموجب المادة نفسها، بتيسير أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويكون لها الحق في الاشتراك في ذلك التبادل، وبالتعاون في الإسهام، على حدة أو بالاشتراك مع دول أخرى أو منظمات دولية، في زيادة تطوير تطبيقات الطاقة النووية لأغراض سلمية، ولا سيما في أراضي الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تكون أطرافاً في المعاهدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المناطق النامية في العالم. ونحن نسلم بأنه من حق كل دولة أن تضع سياستها الوطنية للطاقة، بما في ذلك سياسات دورة الوقود، وفقاً لاحتياجاتها الوطنية ومع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة.

٣ - وعند استعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، ترى الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أنه يتحتم أن تعطى لكل ركيزة من ركائز المعاهدة الثلاث - عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية - أهمية متساوية وأن تحظى بقدر متساو من الاعتبار خلال دورة الاستعراض. وللركائز الثلاث قيمة جوهرية متساوية وتساهم كل ركيزة منها بطرق هامة في هدف المعاهدة الشامل المتمثل في تفادي النزاع النووي والحفاظ على الأمن العالمي.



- ٤ - وعلى الرغم من أن كل ركيزة من ركائز معاهدة عدم الانتشار مهمة في حد ذاتها، فهي تعزز أيضا أهداف الركيزتين الأخرين. وبعبارة أخرى، نحن الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح نعتبر الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار مترابطة وتعزز كل واحدة منها الأخرى.
- ٥ - وبالتالي، من الأساسي إعطاء الركيزة الثالثة - الاستخدامات السلمية - أهمية ملائمة خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية للدول الأطراف في عام ٢٠١٩، وخلال أي مؤتمرات إقليمية تنظم في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، وعند إعداد الوثائق الختامية المرتبطة بها.
- ٦ - ويزيد التخفيف الفعال من حدة التحديات العالمية المقبلة، بما في ذلك تلك التحديات المرتبطة بتغير المناخ وزيادة تفشي الأمراض الحيوانية، من أهمية إيجاد حلول ابتكارية وفعالة. والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية هو مجال ذو إمكانات متزايدة في هذا الصدد.
- ٧ - وندعو الدول الأطراف إلى الاعتراف بالتقدم المحرز والإمكانات المستقبلية للاستخدام والتطبيق السلميين للتكنولوجيا النووية في تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الأساسية للتنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك المجالات المتعلقة بالصحة البشرية والحيوانية، والتغذية، والأغذية والزراعة، وإدارة الموارد المائية، والبيئة، والصناعة، والمواد، والطاقة.
- ٨ - ومن ثم فإن الاستخدام والتطبيق السلميين للعلوم والتكنولوجيا النووية يمكن أن يؤدي دورا هاما في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق تسعة أهداف على الأقل من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. وتحقيقا لهذه الغاية، ترى مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أن فرص الاستفادة من مزايا الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ينبغي أن توسع إلى أقصى حد ممكن عمليا، بما في ذلك، حيثما كان ذلك ممكنا أو مستصوبا، من خلال إدماجها في خطط التنمية الوطنية. وعلاوة على ذلك، يتعين على شركاء التنمية العمل معا على تشجيع الاعتراف بالعلوم والتكنولوجيا النووية باعتبارها أداة للتنمية داخل إطار التنمية. ويمكن لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة بين أصحاب المصلحة، مثل المنظمين والمتهنيين وواضعي السياسات، أن يعطي دفعة هامة في هذا الصدد.
- ٩ - وحققت جميع الدول فوائد ملموسة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك من خلال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهو إنجاز هائل تسنده معاهدة عدم الانتشار.
- ١٠ - ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح حريصة على كفالة حماية الفوائد من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ومواصلة إتاحتها للدول. وتنطلع إلى المشاركة البناءة مع جميع الدول الأطراف خلال اجتماع اللجنة التحضيرية هذا للنهوض بهذا الهدف، وكفالة استمرار تعزيز معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.
- ١١ - وضمان التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة وتوعية الجمهور بفوائد الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية أساسيان للحصول على القبول اللازم لتعزيز تطبيق الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- ١٢ - بتشجيع الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، تسهم أنشطة الوكالة في إطار ولايتها المعنونة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية" بشكل حاسم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ١٣ - وتحث مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الوكالة على مواصلة توعية الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية بأنشطتها، وتعزيز الشراكات مع المنظمات ذات الصلة. وتعتبر المبادرات من قبيل المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين المعقود في عام ٢٠١٧ والمؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية: التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والناشئة المعقود في عام ٢٠١٨ ذات أهمية في هذا الصدد.
- ١٤ - وترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٨ الذي قامت فيه الدول الأعضاء في الوكالة "بالاعتراف بالدور الهام للعلم والتكنولوجيا والابتكار في التصدي للتحديات الراهنة وتحقيق الهدفين المشتركين المتمثلين في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".
- ١٥ - وفي الإعلان الوزاري نفسه، سلمت الدول الأعضاء أيضا بتزايد الحاجة والطلب المتعلقين بزيادة الاستفادة من التطبيقات النووية في جميع أنحاء العالم؛ وأهمية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في تسريع وتوسيع مساهمة التكنولوجيا النووية في السلام والصحة والرخاء؛ وضرورة أن تعمل الجهات المانحة للتكنولوجيا النووية والجهات المستفيدة منها معا من أجل سد الثغرات القائمة في العلوم والتكنولوجيا النووية بين الدول الأعضاء؛ وأهمية برنامج الوكالة للتعاون التقني وأنشطة البحث المنسقة بوصفها آليات رئيسية لدعم الدول الأعضاء في بناء وتعزيز واستبقاء القدرة على استخدام التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وأمنة ومستدامة.
- ١٦ - وتشجع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الوكالة والدول الأعضاء فيها على المساعدة على نشر فوائد الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية من خلال بذل مزيد من الجهود لتعزيز كفاءة وفعالية وشفافية واستدامة برنامجها للتعاون التقني. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولية تسديد الحصة المطلوبة منها في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، وهو أهم آلية لتنفيذ برنامج التعاون التقني، وأن تتخذ خطوات عملية لضمان تحقيق معدلات أعلى لتحصيل التبرعات لصالح الصندوق. وتبغى تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز برنامج التعاون التقني وآثاره الاجتماعية والاقتصادية.
- ١٧ - ويمكن أن تكون الاستفادة من الترتيبات التعاونية الإقليمية مثل تلك الموجودة في آسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية في آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا فعالة من خلال تقديم المساعدة وتيسير نقل التكنولوجيا، وتكميل وتعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة في فرادى البلدان، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- ١٨ - وترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بتزايد عدد الدول الأعضاء في الوكالة التي قدمت تبرعات من خلال المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية إلى أنشطة الوكالة الرامية إلى تطبيق التكنولوجيا النووية لتعزيز الأهداف الإنمائية. ووصلت التبرعات إلى أكثر من ١٤٠ مليون يورو لصالح أكثر من ١٥٠ دولة عضوا. وهذا ما مكن الوكالة من أن تكون أكثر مرونة وتجاوبا في التعامل مع الاحتياجات

الطائرة غير المتوقعة، كما يتضح من عمليات التصدي السريعة لمريض فيروس إيبولا، وتفشي فيروس زيكا، وعمليات التصدي لفيروس H5N1 (أنفلونزا الطيور).

١٩ - وترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالدور الذي تضطلع به الوكالة في دعم التنمية الدولية وتطبيق التقنيات المستمدة من المجال النووي لتحقيق أهداف منها ما يلي:

- تلبية الاحتياجات المتعلقة بالوقاية من المشاكل الصحية وتشخيصها وعلاجها، ولا سيما الأمراض غير المعدية مثل السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية؛ وسوء التغذية بجميع أشكاله
- إدارة الأمراض التي تنقلها الحشرات والآثار المترتبة على الزراعة من خلال تقنية لتعقيم الحشرات تزيل أو تقضي على تجمعات الحشرات، بما فيها البعوض وذبابه فاكهة البحر الأبيض المتوسط
- التعجيل بتشخيص ومراقبة الأمراض الحيوانية والحيوانية المصدر العابرة للحدود
- قياس النشاط الإشعاعي البيئي والإشعاع البيئي
- تعزيز الأمن الغذائي عن طريق استحداث أنواع من المحاصيل الذكية مناخياً، بما في ذلك الأرز، تكون قابلة للتكيف مع الظروف التي يكون فيها مستوى النيتروجين منخفضاً؛ وأصناف من القمح تحقق زراعتها كفاءة عالية في استخدام المياه؛ وفاصوليا مونغ الصينية التي تنضج في وقت مبكر؛ والشعير القابل للتكيف مع الحقول ذات المستوى المنخفض من الفوسفور
- إدارة الموارد المائية من خلال تتبع استيعاب المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما ينجم عن ذلك من آثار تحمّض على النظم الإيكولوجية البحرية؛ وتحلية مياه البحر
- كفاءة إمكانية تتبع الأغذية وصحتها وتقييم المخاطر المحدقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك وجود المعادن الثقيلة، والملوثات العضوية الثابتة، واللدائن الدقيقة، والتكسينات البيولوجية في الأغذية البحرية
- توصيف الفن والتراث الثقافي والحفاظ عليهما.

٢٠ - وللحفاظ على الثقة الواسعة النطاق في تطبيق الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتيسير وتعزيز التعاون الدولي في هذا التطبيق، تسلم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بأن استخدام التكنولوجيا النووية يجب أن يقتصر، في جميع مراحله، بالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن وتنفيذ مستمر لها، فضلاً عن ضمانات فعالة مقرونة بشفافية تامة.

٢١ - وعلى الرغم من إدراك مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح للفروق بين الأمن النووي والسلامة النووية، فهي تقر بالأهداف المشتركة وأوجه التآزر الهامة بين هذين المجالين المتراطين لضمان القيام بمسؤولية بإنتاج المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وتخزينها، ونقلها، وتبادلها، واستخدامها، والتخلص منها.

٢٢ - وتقر مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن السلامة والأمن النوويين للمواد النووية أو المشعة تقع على عاتق الدولة التي لها ولاية على تلك المواد، فإن لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الموردة، دوراً يؤديونه في تعزيز السلامة والأمن النوويين. وينبغي لجميع الدول أن تبقي، في جميع الأوقات، على ضوابط فعالة وشاملة للأمن والسلامة النوويين فيما يتعلق بجميع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة التي في حوزتها وتنتظر في اتخاذ أي إجراء ضروري للتخفيف من التحديات

التي تطرحها التهديدات الناشئة للأمن النووي - ولا سيما التهديدات الإلكترونية والتهديدات التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول.

٢٣ - وتشدد مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح على أهمية وضع هياكل تنظيمية ملائمة وتطبيقها وتحسينها باستمرار، وكذلك القيام بجهود واستثمارات في مجالات التعليم، والتدريب، وتطوير الموارد البشرية من أجل تعزيز السلامة والأمن النوويين.

٢٤ - وتشدد مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح على أنه أثناء استخدام المواد النووية للأغراض السلمية، يتعين على الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار لمنع تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية إلى صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتسلم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان عدم تحويل المواد النووية عن أهدافها المشروعة، وتعتبر اتفاق الوكالة المتعلق بالضمانات الشاملة، إلى جانب بروتوكول إضافي، معيار التحقق الدولي الحالي. وتدعو مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح جميع الدول التي لم تقم بعد بذلك إلى أن تبرم وتنفذ اتفاق ضمانات شاملة وكذلك بروتوكولا إضافيا دون تأخير.

٢٥ - ويمكن الاطلاع على تفاصيل مقترحات مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن نظام الضمانات في الوثيقة [NPT/CONF.2020/PC.II/WP.29](#) (٢٠١٨). ويمكن الاطلاع على تفاصيل مقترحات مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن السلامة والأمن فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية في الوثيقة [NPT/CONF.2020/PC.I/WP.26](#) (٢٠١٧).